ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development and Human Rights

التقرير الثاني لمتابعة الأداء البرلماني

١ فبراير - ١٠ مارس ٢٠١٦

Address: 148 Misr Helwan El-Zyrae Road , El Matbaa Sq, Hadayek El Maadi, 4th Floor, No 41 , Cairo, Egypt
PO Box : 490 El Maadi | ص.ب : ٤٩٠ المعادي | ١٤٨ طريق مصر حلوان الزراعي - المطبعة – ح المعادي - الدور الرابع - شقة ٤١ - القاهرة
Website: www.maatpeace.org | E-mail : maat@maatpeace.org
Tel. 00(20) (2) 25344706 | Telefax. 00 (20) (2) 25344707 | Mob. +201226521170

مقدمة

شهدت الفترة الماضية منذ بداية شهر فبراير وحتي ١٠ مارس ٢٠١٦ زخما برلمانيا علي المستوي الداخلي والخارجي حيث شهدت تلك الفترة العديد من الاحداث المؤثرة في المسيرة البرلمانية من حالات شد وجذب وخلافات بين الاعضاء أدت الي اسقاط عضوية احد النواب وايقاف اخر الي نهاية دور الانعقاد .

ويأتي هذا التقرير في اطار متابعة مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان للاداء البرلماني بالرصد والتحليل حيث اصدرت المؤسسة التقرير الاول في نهاية شهر يناير الماضي والذي تناول اداء النواب في فترة اقرار القوانين التي صدرت خلال فترة الفراغ التشريعي منذ اقرار دستور ٢٠١٤ وحتي انعقاد المجلس في ١٠ يناير من هذا العام ، وذلك من منطلق حرص المؤسسة علي بناء مؤسسة تشريعية قوية ، وتمكين المواطنين من متابعة أداء ممثليهم المنتخبين .

ويستند هذا التقرير في مجملة الي ما تم نشره علي المواقع الاخبارية المتخصصة في الشئون البرلمانية وايضا تصريحات ولقاءات النواب التليفزيونية والصحفية ، حيث يرصد التقرير ما اقره البرلمان من تشريعات خلال الفترة التي يغطيها، كما يرصد الدور الرقابي للبرلمان والعلاقة بين النواب والأجهزة التنفيذية ، كما يتناول التقرير الزيارات الخارجية للبرلمان وايضا استقبال البرلمان لدبلوماسيين من دول اخري علي المستوي الرسمي ، فضلا عن الأحداث الداخلية التي شهدها البرلمان خلال الفترة الماضية واهم القرارات التي اصدرها في شأن خروقات الاعضاء للاعراف البرلمانية.

اولا : الدور التشريعي للبرلمان .

غاب الاداء التشريعي عن البرلمان خلال الفترة التي يغطيها التقرير حيث لم يشهد المجلس اي اداء تشريعي باستثناء مناقشة للائحة الداخلية والتي بدء العمل فيها بتشكيل لجنة خاصة لاعداد اللائحة ومن ثم عرضها علي النواب في الجلسات العامة وتم اقرارها مادة تلو الاخري وقد شهدت الجلسات المنعقدة لاقرار مواد اللائحة العديد من المشادات والخلافات بين النواب وبعضهم.

وتعد الفترة التى استغرقها مجلس النواب فى إعداد اللائحة الداخلية كبيرة جدا وهي الفترة التي اثرت بشكل مباشر علي قيام المجلس بدورة الرقابي والتشريعي خلال الفترة الماضية حيث لم يُشرع المجلس أى قوانين، ولم يناقش أى استجوابات أو طلبات إحاطة حتي اصدار هذا التقرير.

ومن المتوقع ان تستمر تلك الحالة فترة قد تزيد عن الشهر كنتيجة طبيعية لقيام المجلس بعرض اللائحة علي مجلس الدولة وهو الامر الذي قد يستغرق تلك المدة .

وقد أقر المجلس مناقشة لائحة الداخلية التي ضمت سبعة ابواب هي باب الاحكام العامة ، وباب تشكيل المجلس ، وباب عن الشعبة البرلمانية ، ورابع عن الهيئات البرلمانية والأحزاب والائتلافات ، والباب الخامس عن تنظيم الإجراءات السياسية الخاصة بمنصب رئيس الجمهوري ، والحكومة ، واعلان حالة الطوارئ والحرب ، وباب سادس حول الإجراءات التشريعية. وأخيرا الباب السابع والذي ينظم وسائل وإجراءات الرقابة البرلمانية.

وكان ابرز ما قرته اللائحة هو ان عقد جلسات المجلس العامة تكون لمدة ثلاثة أيام كل أسبوع وبشكل علني كامل كما اقرت اللائحة أن اللجان سرية ولا يجوز للعضو الغياب أكثر من ٣ جلسات كما اقرت اللائحة أن طلب رفع الحصانة

يقدم من النائب العام والمجلس والقضاء العسكرى ومقيم الدعوى القضائية ضد النائب. كما اوضحت اللائحة أن تشكيل الائتلاف يكون من ٢٥%من أعضاء المجلس، شريطة ان يشمل تشكيل الائتلاف علي ممثلين ١٥ محافظة علي الاقل ، فيما اقر المجلس ان موازنة المجلس رقم واحد وغير مراقبة من اي سلطة اخري مع الاحتفاظ بحق رئيس المجلس في أن يطلب من رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ندب من يراه لوضع تقرير يقدم الي رئيس مجلس النواب عن حسابات المجلس وطريقة تنفيذ موازنته او عن اي شأن من الشئون المالية، وقد راعي المجلس حين وضع اللائحة ان تكون مطابقة للدستور فى كل ما جاء من أحكام جديدة مثل إجراءات منح الثقة للحكومة وتعديل الدستور وسؤال رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وأعضاءها وسحب الثقة من الحكومة ونظمت اللائحة مناقشة الاستجواب فجعلت هناك حد أقصى لمناقشته بـ٦٠ يوما وأعادت تشكيل لجنة القيم فجعلتها برئاسة رئيس لجنة الشئون الدستورية، ومنحتها حق توقيع العقوبة على العضو المخالف لكن تقرير العقوبة من حق المجلس فقط، ، وأعطت الحق للمجلس فى رفض أو قبول للمعاهدات والاتفاقات أو تأجيل مناقشتها ٦٠ يوما ونظمت واجبات الأعضاء ووضعت ضوابط لمنع تضارب المصالح وحظرت على النائب الجمع بين عضوية البرلمان وعضوية الحكومة أو المجالس المحلية.

وفي ذات السياق شهد المجلس العديد من الخلافات بين النواب المستقلين والاحزاب ونواب القائمة حيث أثارت بعض النقاط الخلافية الأزمة بينهم ، وتعد أكثر المواد الخلافية باللائحة المادتين التي تناولتا تشكيل الائتلافات البرلمانية، وهيئات الأحزاب تحت القبة

- حيث نصت المادة ٩٧ من اللائحة قبل تعديلاها "على ألا يشكل ائتلاف نيابي إلا بـ ٢٠% من النواب على الأقل يمثلون ١٥ محافظة على الأقل"، وهو ما ادي الي انسحابات عديدة من قبل الأعضاء، وفي مقدمتهم انسحاب نواب حزب المصريين الأحرار ونواب ائتلاف ٢٥_ ٣٠، اعتراضاً على تمرير المادة ٩٧ الخاصة بتشكيل الائتلافات بعد اقتراح النائب طاهر أبو زيد، بأن تكون النسبة ٢٥%، وهو ما اعترض عليه نواب حزب المصريين الأحرار، والمستقلين إضافة إلى عدد من نواب حزب الوفد، حتي قام البرلمان بعقد جلسة خاصة لمناقشة المواد الخلافية واتفق النواب علي تعديل بنود تلك المواد. حيث تم تعديل المادة ٩٧ لتنص علي تكوين الائتلافات النيابية من ٢٥ % من نواب المجلس، يمثلون خمس عشرة محافظة، بحد أدني نائبين اثنين عن كل منها، خلافا لما نصت عليه سابقا بتمثيل كل محافظة بثلاثة نواب. وحظرت المادة انضمام الأعضاء لأكثر من ائتلاف فى وقت واحد .
- وكانت المادة الخلافية الثانية هي المادة ٢٤ والتي أثير حولها جدل كبير وهي المادة المتعلقة بتشكيل الهيئات البرلمانية للاحزاب ، حيث كان المقترح ان تتكون الهيئات البرلمانية للاحزاب شريطة ان يكون الحزب حاصل علي عدد ١٠ مقاعد علي الاقل وهو ما ادي الي تشكك داخل البرلمان في عدم منح الاحزاب حق المشاركة ، كونها احزاب ناشئة وتحاول بناء نظام حزبي كبير يعتمد علي هيئة برلمانية تستطيع ايصال صوت الحزب تحت قبة المجلس وفي هذا الصدد وفي اثناء الجلسة التي عقدت لمناقشة هذه المواد المختلف عليها اقر المجلس تخفيض هذه العدد الي مقعدين فقط للحزب الواحد شريطة تكوين هيئة برلمانية.

ثانيا : الدور الرقابى للبرلمان

شهد البرلمان خلال الفترة التي يغطيها التقرير قيام بعض النواب بتقديم طلبات احاطة وصل عددها الي ١٣ طلب لعدد من الوزراء وتعلقت اغلب الطلبات التي بمشكلات خاص بدوائر النواب منها علي سبيل المثال طلب احاطة حول حل أزمة الصرف الصحي بقرية البرادعة بدائرة القناطر الخيرية ، وطلب اخر حول تشغيل احد المستشفيات بدائرة دار السلام بمحافظة سوهاج .

فيما رصدت المؤسسة خلال فترة التقرير قيام بعض النواب بتقديم عدد ٤ بيانات عاجلة بشأن طريق "الإسكندرية – مطروح – السلوم"، وطريق "مطروح – سيوه ." وبيان ثاني للمطالبة بتشكيل لجنة مشتركة من البرلمان ووزارة الداخلية لإجراء دراسة لظاهرة الانفلات و العنف من أمناء الشرطة ، واخر بشأن التقديرات الجزافية وغير الحقيقة التي تقوم بها الأجهزة المسئولة عن رصد مخالفات زراعات الأرز بمختلف المحافظات ، واخيرا بيان عاجل حول تصريحات رئيس الوزراء بشأن قرارات صعبة سوف تتخذها الحكومة مطالبا بالافصاح عنها.

وعلي مستوي اداة الاستجواب لم ترصد ماعت سوي تقدم عضو مجلس النواب عن مدينة المحلة، باستجواب لوزيري الداخلية والرياضة حول أسباب نقل مباراة الأهلي والمحلة من إستاد المحلة لإستاد الإسكندرية .

وعن الاسئلة المقدمة للحكومة فقد رصدت ماعت تقديم ثلاث اسئلة فقط احدهم لوزير المالية حول جملة المخصصات، التي تم صرفها للرئيس الأسبق محمد مرسى وأسرته، خلال فترة حكمه، وكذلك ما تم صرفه على رحلات واستراحات الأسرة وسؤال اخر لوزير التموين عن المخصصات التموينية من الزيت والأرز وثالث لوزير التعليم العالي حول تسريب أسئلة ومحاباة بعض الطلاب من قبل أعضاء هيئة التدريس بجامعة بني سويف.، ويؤخذ في الاعتبار ان قلة عدد استخدام الادوات البرلمانية راجع بالأساس الي عدم اكتمال بناء المؤسسة التشريعية نتيجة عدم اقرار اللائحة الداخلية المنظمة لعمل المجلس.

ثالثا : علاقة النواب بالاجهزة التنفيذية وتقديم الخدمات.

يستمر اعضاء مجلس النواب في الاهتمام الأكبر بتقديم خدمات لناخبيهم عن طريق تقديم طلبات مباشرة الي الوزراء والمحافظين ورؤساء الاحياء والهيئات .

حيث التقي العديد من النواب بالأجهزة التنفيذية علي مختلف المستويات وكان أهمها قيام رئيس الوزراء بعقد لقاءات متعددة مع الهيئات البرلمانية للأحزاب والائتلافات وأيضا عقد لقاءات مع الهيئات البرلمانية للمحافظات كل علي حده وخلال تلك اللقاءات عرض عليهم خطة الوزارة لكل محافظة بينما استمر النواب في تقديم مطالبهم الخدمية الخاصة كل بدائرته لرئيس الوزراء حتي يبت فيها.

وفي ذات السياق عقد العديد من النواب لقاءات مع المحافظين ورؤساء الاحياء والمراكز بهدف مناقشة أمور خدمية تتعلق بحلول أزمات تمر بها دوائرهم خلال تلك المرحلة التي يغيب فيها المجالس المحلية والمنوطة بحل تلك المشكلات.

وفي سياق متصل استمر النواب في استخدام وضعهم البرلمان في تقديم طلبات خدمية للجهات التنفيذية بمختلف أنواعها من اجل تقديم خدمات مباشرة الي ناخبيهم ومنها علي سبيل المثال قيام نواب بتقديم طلبات لانشاء كباري واخري

لتوفير سلع أساسية مثل الزيت السكر فيما قام بعض النواب بتقديم طلبات للمسئولين لتوفير وسائل نقل وطلبات اخري لانشاء مدارس ومستشفيات ، وعلي ذات الصعيد تقدم العديد من النواب بطلبات الي مسئولي جهاز النظافة للعمل علي إزالة تجمعات القمامة وغيرها كل حسب دائرته. فيما طالب النائب احمد بدوي عن دائرة طوخ وقها بالقليوبية من وكيل وزرة التربية والتعليم بمحافظته إعادة قيد بعض الطلاب المفصولين .

وفي ذات السياق قامت النائبة هيام حلاوة بتوفير عدد من اطنان السلع الغذائية لاهالي دائرتها بالتعاون مع وزارتي التموين والتجارة الخارجية حسب تصريحها .

رابعا : العلاقات الخارجية للبرلمان

التقى الدكتور على عبد العال، رئيس مجلس النواب، منذ بداية عمل المجلس العديد من سفراء الدول الأجنبية بالقاهرة والتقى الرئيس الصينى ورئيس جمهورية العراق ورئيس مجلس الدوما الروسى

كما قام رئيس المجلس بجولة خارج مصر بدئت بزيارة إلى سويسرا للمشاركة فى مؤتمر للاتحاد البرلمانى الدولى، ثم إلى بولندا للمشاركة فى أعمال الجمعية البرلمانية لمجموعة البحر الأبيض المتوسط.

كما توجهت وفود برلمانية أخرى إلى دول الأردن والمغرب وكوت ديفوار، وشارك فيها وكيلى المجلس والعديد من النواب.

خامسا : صراعات داخل المجلس

شهدت الجلسات العامة للمجلس العديد من المشكلات والصراعات التي تنذر بخطر شديد يحيق بالبرلمان في الفترات القادمة حال عدم انهاء تلك المشكلات والتي لعب في اغلبها رئيس البرلمان دورا هاما في وئدها او اشعالها وكان ابرزها حالات الطرد الكثيرة من قاعة المجلس نتيجة عدم الانضباط داخل الجلسة، وفي مقدمتهم النائب كمال أحمد وتوفيق عكاشه أكثر من مرة، والنائب أحمد طنطاوي، والنائب محمد عمارة، الذى دائما ما يشكك في التصويت الإلكتروني.

ثم كانت الصراعات الداخلية والاتهامات بين النواب حيث بدأت الأزمة بين النائب مرتضي منصور والنائب محمد أنور السادات، بتصريحات قالها الاول خلال لقائه مع النائب سعيد حساسين في قناته الفضائية تعرض فيها للثاني بسبب منافسة النائبين على رئاسة لجنة حقوق الإنسان، وهو ما دعا الأخير إلى التقدم بشكوى لرئيس مجلس النواب، ضد الأول، فما كان من الاول إلا أن نشر على صفحته على الفيس بوك فيديو ناري ضد الثاني . اتهمه فيه بالحصول على الأراضي والاتجار في المخدرات قائلا: " أنت مصيت دم المصريين" . ومن جانبه رد السادات، قائلاً "هذا إنسان مريض ومش ممكن يبقى إنسان طبيعي، وما فعلته بتقديم مذكرة ضد ضده لرئيس المجلس، هو الأصول والواجبات على النواب."

ولم يكتفي منصور بهذا الصراع بل فتح جبهة اخري عندما امتد خارج الجلسات، حيث أعلن قيامه بجمع توقيعات لغلق برنامج عمرو أديب، بعد اعتزام الأخير استضافة خصم منصور الكابتن أحمد حسام "ميدو" مدرب فريق الزمالك الرياضي، ببرنامجه، للحديث عن خلافه مع النائب ، وبعدها أعلن عدد من النواب الذين ظهرت أسمائهم في الكشوف التي نشرها منصور أنهم لم يوقعوا على إغلاق برنامج أديب لتتجه الاتهامات لمنصور بتزوير توقيعات النواب، وتبدأ بعدها الصراعات بين النواب وبعضهم البعض .

ومع استمرار الصراعات شهدت قاعة المجلس خرقا لكل الاعراف عندما قام النائب كمال احمد بالاعتداء علي زميلة النائب توفيق عكاشة عندما قام النائب كمال احمد بضرب الاخير بالحذاء علي خلفية قيام عكاشة بدعوة السفير الاسرائيلي علي العشاء، وظهوره علي قناتة الخاصة متفاخرا بذلك ولم يكتف بذلك بل هاجم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر مما اثار غضب الناصريين ومحبين الزعيم عبد الناصر ، وهو ما ادي الي إثارة الفوضى في الجلسة العامة التي كان مقرر لها مناقشة اللائحة الداخلية، وهو ما ترتب عليه اتخاذ الدكتور علي عبدالعال قرار برفع الجلسة وطرد النائبان من الجلسة، فيما انتهى الجدل بين توفيق عكاشة وكمال أحمد، بإحالتهما للتحقيق.

بينما كان النصيب الاكبر من الجدل والمشكلات من نصيب النائب توفيق عكاشة المسقط عنه العضوية حيث حاز علي نصيب الأسد من إثارة الجدل والمشاهد الهزلية تحت قبة البرلمان، وانتهى دوره بإسقاط عضويته، على خلفية استضافته للسفير الإسرائيلي في منزله والتحدث في امور تمس بالامن القومي المصري، وما لبث حتى تقدم عشرات النواب بطلبات لإسقاط عضويته بتهمة التطبيع، وفي مقدمتهم النائب مصطفي بكري، ليقرر المجلس إحالته للجنة تحقيق خاصة، وبعد انتهاء التحقيق اتخذ المجلس قراراه بإسقاط العضوية بموافقة ٤٦٥ صوت.

<u>استنتاجات ختامية</u>

- كنتيجة طبيعة لعدم اتمام اللائحة فلم يعمل البرلمان خلال ما يزيد عن ٦٠ يوم عمل منذ انعقاده الاول سوي ٢١ يوما فقط عقد خلالها ٣٩ جلسة عامة اي ان فترة توقف البرلمان زادت عن ٤٠ يوم وترتفع تلك الفترة الي ٥٧ يوما نتيجة رفع الجلسة يوم ٨ مارس علي ان تنعقد يوم ٢٧ من الشهر الجاري للاستماع الي بيان الحكومة المقرر يوم ٢٧ مارس.
- انتشار الدور الخدمي للنواب لغياب المجالس المحلية لذا يتوجب علي النواب الإسراع في اصدار قانون الإدارة المحلية من اجل سرعة الانتهاء من انتخاب المجالس المحلية الشعبية حتي يتفرغ النواب للعمل التشريعي والرقابي وترك هذا الدور الخدمي للإدارة المحلية المنتخبة.
- ارتفاع عدد المشادات الداخلية في المجلس نتيجة حالة من التخبط الذي تشهده أروقة المجلس خاصة في الجلسات العامة .
- تخلف عدد كبير من النواب عن المشاركة في الجلسات حيث ان المجلس لم يجتمع بكامل هيئتة منذ اول اجتماع له في العاشر من يناير من هذا العام وحتي الان وكان متوسط الحضور لا يزيد عن ٤٩٠ نائب أي ان ما يزيد عن ١٠٠ مائة نائب لا يشاركوا في اعمال البرلمان بشكل منتظم.
- تزايد المشاحنات بين النواب بعضهم البعض مما يثير تحفظ العديد من الناخبين خاصة انها خرجت من داخل القاعة المستديرة للمجلس الي الاعلام وهو ما ظهر مردودة علي مواقع التواصل الاجتماعي وادي الي فقد جزء من ثقة المواطن بالنواب تخوفا من تأثير تلك المشاحنات علي أداء المجلس بشكل عام